الصباح AL-SABAH

منها قصر التوظيف في الجهات والوظائف الأمنية على المواطنين وحظر استقدام من سبق استبعادهم أمنياً وقضائياً

مجلس الوزراء يصدر آليات معالجة الخلل في التركيبة السكانية

أصدر مجلس الوزراء قرارا رقم 191/ ثانيا لسنة 2023 بلائحة آليات معالجة الخلل في التركيبة السكنية جاء فيه:

مادة "1"

تراعي الضوابط التالية في شأن التركيبة السكانية.

أولا – في المجال الأمني:

1 – قصر التوظيف في الجهات والوظائف الأمنية على المواطنين من خلال التعيين المباشر او من خلال العقود.

2 – وضع آلية فعالة لمتابعة ومراقبة المخالفين مع تطبيق الغرامات المقررة قانونا.

3 – التأكد من الإجراءات الأمنية عند استقدام العمالة في الخارج.

4 – استحداث نظام النقاط في سجل الوافد لدى الإدارة العامة لشؤون الإقامة بوزارة الداخلية بشأن مخالفة القوانين واللوائح.

5 – تكثيف الحملات التفتيشية وتشديد العقوبات على الاتجار بإقامات العمالة الوافدة والاتجار بالبشر، والمستخدمين والآوين للعمالة المخالفة لقانون إقامة الأجانب المشار إليه.

6 – حظر استقدام من سبق استبعادهم أمنيا او قضائيا ما لم يرد اليه اعتباره.

ثانيا – في المجال التعليمي والتدريب:

1 – إقرار خطة زمنية لربط مخرجات التعليم والتدريب بمتطلبات سوق العمل.

2 – تفعيل دور الجامعات والهيئة العامة للتعليم التطبيق والتدريب وغيرهم في مجالات تدريب العمالة الوطنية والاستعانة بذوي الخبرات والاختصاص في شأن الجوانب ذات الصلة بتنظيم التركيبة السكنية.

ثالثا – في المجال الاقتصادي:

1 – التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتركيبة السكانية وإعمال الربط الإلكتروني لتفعيل القرارات المتعلقة بهذا الشأن.

2 – التنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة بشأن تفعيل منظومة المهن والاختبارات المهنية.

3 – مراعاة جوانب الشفافية والنزاهة بشأن استقدام العمالة الوافدة.

4 – تفعيل الضوابط المتعلقة باستقطاب العمالة الوافدة الماهرة للوظائف والمهن التي لا يجوز شغلها إلا بعد اجتياز الاختبارات المهنية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

رابعا – في مجال العقود الحكومية:

1 – التنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة في شأن الضوابط والمعايير المتعلقة باستقدام عمالة العقود الحكومية وأصحاب سمات الدخول للعقود الحكومية المؤقتة.

2 – مراعاة الاجراءات الإدارية فيما يتعلق بالعقود الحكومية المنتهية سواء بانتقال عمالة العقود الحكومية او مغادرتها للبلاد والتنسيق بين الجهات الحكومية بهذا الشأن، وبوجه خاص العقود الحكومية التي لم يتم التصرف في عمالتها من جانب اصحاب العمل، والتنسيق بين الجهات ذات الصلة في شأن فرض الجزاءات المناسبة لاصحاب العمل المخالفين بما في ذلك حرمانهم من الدخول بالمناقصات لحين تسوية العقد الذي لم يتم التصرف في عمالته.

3 – التنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة بشأن زيادة نسبة توظيف العمالة الوطنية في العقود الحكومية.

خامسا – في المجال الصحي:

التنسيق بين وزارة الصحة والجهات ذات الصلة بشأن الضوابط والمعايير المتعلقة بوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والاوبئة في المنظومة الصحية للبلاد للعمالة القادمة من الخارج مع مراعاة القدرة الاستيعابية للمنظومة الصحية القائمة.

مادة "2"

يراعى عند إصدار القرارات التنفيذية المتعلقة بأحكام القانون رقم "74" لسنة 2020 المشار اليه ولائحته التنفيذية ما يلي:

1 – يتم تحديد السياسات المتعلقة بالسقف المناسب لجنسيات العمالة استنادا الى:

– اعداد المقيمين من العمالة عند اصدار القرارات المتعلقة بتنفيذ احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.

– انواع الإقامات المرتبطة بالعمالة وتحديد الاسباب المتعلقة بهذه الاقامات والحلول المطروحة للتعامل مع زيادة عدد هذه الاقامات في ضوء الاعتبارات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والامنية.

– تصنيف العمالة في ضوء العوامل والمستويات المرتبطة بالتعليم والسن وغيرها من العوامل الاخرى، وانعكاسات اعداد العمالة على سوق العمل.

– مدى حاجة سوق العمل للمهن التي تشغلها العمالة الوافدة، وتحديد المهن الاكثر حاجة للمجتمع.

– الحاجة إلى خلق سوق عمل متجدد في ضوء الحاجة الى التخصصات المطلوبة لهذا السوق مع مراعاة عوامل الندرة في التخصص والعزوف عن شغل بعض المهن.

– أوجه القصور والخلل في التركيبة السكانية والحلول المطروحة للمعالجة في ضوء الاعتبارات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وبما يحقق النسبة والتناسب بين اعداد العمالة والجنسيات التي ينتمون إليها وحاجة سوق العمل لهذه العمالة.

2 – يتم تحديد السياسات العامة بشأن إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في القطاعات المختلفة بالقطاع الأهلي مع مراعاة مخرجات التعليم للكويتيين، واحتياجات القطاع الخاص، وذلك استنادا إلى:

– أعداد الخريجين الحاليين والمتوقع تخرجهم خلال الأعوام التالية.

– التخصصات العلمية لمخرجات التعليم الحالية والمتوقع تخرجهم خلال الأعوام التالية.

وعلى الجهات المختصة اعداد قاعدة بيانات لمخرجات التعليم الكويتي تتضمن المعايير المذكورة.

3 – تفعيل أوجه الرقابة على عمليات التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية.

4 – ربط مخرجات التعليم بخطة التنمية الشاملة، والتوسع في برامج التدريب للعمالة الوطنية استنادا الى ما يلي:

– مؤشرات مخرجات التعليم وتأثيره في ضوء سياسات سوق العمل.

– مخرجات التعليم الجاذبة والطاردة في سوق العمل.

– مواءمة مخرجات التعليم وسوق العمل لتحقيق اكبر اثر تنموي لتحقيق خطة التنمية لدولة الكويت.

– التوسع في برامج التدريب والتأهيل للعمالة الوطنية في المجالات المطلوبة بسوق العمل.

– التوسع في برامج إعادة التأهيل للباحثين عن عمل من العمالة الوطنية في ضوء احتياجات سوق العمل.

– التوسع في آليات ووسائل التوظيف للعمالة الوطنية من خلال إطلاق المنصات التوظيفية في المجالات المختلفة، وإبرام مذكرات التفاهم المشتركة مع القطاع الخاص.

5 – تحديد ضوابط ومعايير وقف استقدام العمالة بعض القطاعات.

6 – تحديد ضوابط ومعايير حظر تحويل العمالة بين القطاعات المختلفة في ضوء تعزيز آليات منع تسرب العمالة المخالفة لقانون الإقامة.

7 – تحديد السياسات العامة بشأن توظيف التكنولوجيا والتحول الرقمي في المرافق العامة بما يتضمن من تقليص للعمالة وتقييدها بالضروري واللازم لخدمات تلك المرافق.

8 – تحديد ضوابط ومعايير الاستقدام الذكي للعمالة، وسياسات الشفافية والعدالة في الاستقدام.

9 – تحديد ضوابط ومعايير إرساء منظومة التدقيق في صحة مؤهلات وخبرات العمالة قبل دخولها إلى البلاد.

10 – تحديد الضوابط المتعلقة بالبرامج المنظمة لاختبارات العمالة قبل دخولها للبلاد والمرتبطة بخطة التنمية الوطنية الشاملة استنادا الى ما يلي:

– خطة تنبؤية استشرافية للاحتياجات القطاعية من العمالة بكافة التخصصات والمؤهلات بسوق العمل بالتنسيق مع الجهات المختصة.

– برامج الاختبارات للتحقيق من تأهيل وكفاءة العمالة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

11 – تحديد الضوابط والمعايير بشأن الاحتياجات من العمالة في ضوء خطة التنمية الشاملة والبرامج الزمنية المشتملة عليها.

12 – تحديد ضوابط ومعايير تسجيل عمالة العقود الحكومية لدى الهيئة العامة للقوى العاملة بالتنسيق مع الجهات العامة ذات الصلة استنادا الى ما يلي:

– اعداد العمالة المسجلين على العقود الحكومية الحالية.

– اعداد العمالة المطلوبة للعقود الحكومية المطروحة خلال المرحلة المقبلة.

– تفعيل اوجه الرقابة على العقود الحكومية في شأن العمالة المسجلين على تلك العقود بالتنسيق بين الهيئة العامة للقوى العاملة والجهات العامة صاحبة المشروعات الحكومية.

13 – تحديد الضوابط والمعايير المتعلقة بوسائل الوقاية والعلاج من الامراض والأوبئة في المنظومة الصحية للبلاد للعمالة القادمة من الخارج.

مادة "3"

تقترح الجهات المعنية الفئات المستثناة من تطبيق احكام القانون رقم "74" لسنة 2020 المشار اليه ولائحته التنفيذية في ضوء احتياجات خطة التنمية وسياسات سوق العمل وترفع مقترحاتها بهذا الشأن الى اللجنة الوطنية.

مادة "4"

يصدر مجلس الوزراء قرارات تنفيذية سنوية – متى دعت الحاجة لذلك – لوضع هذه اللائحة موضع التطبيق، وموافاة مجلس الامة بتقارير سنوية في هذا الشأن.

مادة "5"

على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

تكثيف الحملات التفتيشية وتشديد العقوبات على الاتجار بإقامات العمالة الوافدة

«الداخلية»: ضبط متهم هارب في قضية جلب 18 كيلوغراما من الحشيش إلى الكويت

وزارة الداخلية

أعلنت وزارة الداخلية أول أمس الجمعة عن ضبط المتهم الهارب في قضية جلب 18 كيلوغراما من مادة الحشيش المخدرة الى دولة الكويت بقصد الاتجار وذلك في العاصمة السعودية الرياض.

وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية في بيان صحفي ان قطاع الأمن الجنائي من منطلق التنسيق والتعاون المشترك بين الادارة العامة لمكافحة المخدرات الكويتية والمديرية العامة لمكافحة المخدرات السعودية تمكن من ضبط المتهم الهارب.

وأفادت أنه يجري حاليا التواصل مع السلطات السعودية لاستلام المتهم تمهيدا لإحالته إلى نيابة المخدرات المختصة واتخاذ الأجراءات القانونية اللازمة بحقة.

وأعربت عن شكر وعرفان "الداخلية" على التعاون المثمر الذي بدر من قبل السلطات السعودية وسرعة الاستجابة لكل ما يتعلق بأمن البلدين لاسيما ما يتعلق بآفة المخدرات ومخاطرها اتجاه البلدين الشقيقين.

«الشؤون»: السماح بجمع التبرعات للجهات المرخص لها فقط

وزارة الشؤون

أهابت وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية بالمواطنين والمقيمين بعدم التبرع الى اي جهة غير مرخصة تدعو لجمع التبرعات بشتى أنواعها.

وأكدت الوزارة ان قانون العمل الخيري في الكويت يمنع اي جهة من الدعوة للمساهمة او التبرع لأي من المشاريع الخيرية سواء افطار صائم او غيرهما من المشاريع الا عبر الجمعيات والمبرات الخيرية الحاصلة على ترخيص من وزارة الشؤون. وأهابت من المواطنين ومع اقتراب شهر رمضان المبارك ان يتأكدوا من الجهة انها حاصلة على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية.

«الأوقاف»: توقيع عقد اتفاقية «خدمات المشاعر المقدسة» لخدمة حجاجنا

وفد وزارة الأوقاف خلال توقيع العقد

جانب من توقيع العقد

أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أول أمس الجمعة توقيع عقد "اتفاقية خدمات المشاعر المقدسة" مع شركة مطوفي حجاج الدول العربية وذلك لخدمة حجاجنا.

وقالت "الأوقاف" في بيان صحفي إن الاتفاقية التي وقعها ممثلا عنها مدير إدارة الحج والعمرة سطام المزين تأتي وفق التصنيف الكمي والنوعي المعتمد من قبل وزارة الحج والعمرة السعودية والشرائح المعتمدة للموسم 1444 هجرية.

مثل الشركة في توقيع الاتفاقية رئيس مجلس إدارتها ماهر صالح.

برعاية أميرية سامية

«البابطين الثقافية» تطلق فعاليات دورتها الـ 18 «معجم شعراء العربية في عصر الدول والإمارات» اليوم

تطلق مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين الثقافية اليوم الأحد على مسرح مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي فعاليات دورتها الـ18 "معجم البابطين لشعراء العربية في عصر الدول والإمارات 656 – 1215 هـ. 1258 – 1800 م" وتستمر ثلاثة أيام.

وذكرت المؤسسة في بيان أمس السبت أن الدورة المقامة برعاية أميرية سامية تشهد الاحتفاء بالشاعرين ابن سناء الملك وابن مليك الحموي وتتضمن ثلاث أمسيات شعرية وندوة أدبية وحفلا غنائيا.

ووفق البيان يلقي وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري كلمة ممثلا عن سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه خلال حفل الافتتاح الذي يشهد أيضا كلمة رئيس المؤسسة الشاعر عبدالعزيز سعود البابطين وكلمة المشاركين يلقيها الدكتور عبدالعزيز خوجة من المملكة العربية السعودية ثم قصيدة الفائزين للشاعرة روضة الحاج من السودان فتكريم الفائزين بجوائز المؤسسة.

تدير الأمسية الشعرية الأولى الدكتورة الهنوف الهاجري من الكويت ويشارك فيها سارة الزين من لبنان والدكتور عارف الساعدي من العراق وحسين العندليب من الكويت وأحمد محمد من مصر ومحمد حجازي من الأردن والدكتورة مستورة العرابي من السعودية.

أما الأمسية الشعرية الثانية فيديرها الشاعر سالم الرميضي من الكويت ويشارك فيها الدكتور أحمد بلبولة من مصر وابتهال تريتر من السودان وأسيل سقلاوي من لبنان وسمية اليعقوبي من تونس ومحمد البريكي من الإمارات ومروة حلاوة من سوريا ووليد الصراف من العراق.

ويدير الأمسية الشعرية الثالثة الشاعر فالح بن طفلة من الكويت ويشارك فيها الشعراء أنس الدغيم من سوريا وبدرية البدري من عمان وجاسم الصحيح من السعودية والدكتورة صباح الدبي من المغرب وعبدالله الفيلكاوي من الكويت ولطيفة حساني من السودان ومنى حسن من مصر وهاجر عمر من العراق وهزير محمود من العراق والدكتور أحمد الهلالي من السعودية.

وتحيي الحفل الغنائي الذي سيقام في الساعة الثامنة من مساء يوم الاثنين بقاعة الشيخ جابر العلي الثقافي بمركز الشيخ جابر الثقافي الفنانة اللبنانية ولاء الجندي.

وتتضمن فعاليات الدورة ندوة أدبية في ست جلسات عن معجم البابطين لشعراء العربية في عصر الدول والإمارات وعن الشاعرين ابن سناء الملك وابن مليك الحموي يشارك فيها عدد من الأكاديميين من أقطار الوطن العربي.

وفي حفل الختام يلقي بيان المشاركين الدكتور عز الدين ميهوبي من الجزائر ثم كلمة رئيس المؤسسة الشاعر عبدالعزيز سعود البابطين.

مؤسسة عبدالعزيز البابطين الثقافية